



الوقت قد حان الآن: بحث عن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والنزاع والهشاشة في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا

الملاحظات التحليلية وفق البلد: اليمن

الكاتب:
كريستين أندرسن، مستشارة،
انترناشونال ألرت



Foreign &
Commonwealth
Office



OXFAM



international
alert

الخلفية العامة

انفردت اليمن للأسف، حتى قبل اندلاع النزاع المستمر فيها سنة ٢٠١٥، في احتلال المرتبة الأخيرة ضمن قائمة الدول في مؤشر الفجوة بين الجنسين البالغ عددها ١٤٢ دولة، وهو مؤشر صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. هذا وقد عانت النساء والفتيات من معدلات مرتفعة من حالات زواج القاصرات والتمثيل السياسي المتدني والفقر المدقع والبطالة. وعلى الرغم من ذلك، شكلت النساء والشباب رأس الحربة في الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس السابق علي عبدالله صالح، وقد كانت النساء البارزات على غرار الفائزة بجائزة نوبل توكل كرمان عنصراً محورياً في حشد المتظاهرين وقد تميّزن بمستوى عالٍ من الإقرار^١ بدورهن على المستوى الدولي. هذا وقد أدت المرأة اليمنية أدواراً عديدة في الانتفاضة، فكانت تؤمن مخبأً للمتظاهرين من قوات الأمن وتتصدّر المظاهرات وتتولى مهمات في الصفوف الخلفية للأحداث، غير أن العديد من النساء أُسْرُنَّ إلى تعرّضهن إلى التشهير والتحرش خلال المظاهرات حتى بعضهن اشتكَيْن من أن الأحزاب السياسية استغلت وجود النساء لتسجيل مكاسب^٢ سياسية. هذا وقد سجلت مشاركة المرأة تقدماً خلال مؤتمر الحوار الوطني الذي جرى خلال الفترة الممتدة بين العام ٢٠١٣ و٢٠١٤، وذلك عندما طرح جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن، للمناقشة سلسلة من الشروط تساهم في تحسين تمثيل المرأة ضمن المؤتمر الوطني للحوار، وذلك برعاية الأمم المتحدة وهيئات ومنظمات دولية غير حكومية. وتمكنت المرأة من انتزاع نسبة تمثيل تقارب ٢٨٪ (أي دون نسبة ٣٠٪ بقليل) وقد كانت النساء القياديات عنصراً محورياً في صياغة جدول أعمال المؤتمر الوطني للحوار كما تميّزن في إدارة بعض جلساته على الرغم من اضطرارهنّ للسعي إلى الحفاظ على حقهن بالمشاركة في وجه معارضة شديدة. والجدير ذكره أنه خلال المناقشات، تمّ التطرّق^٣ إلى مسائل مرتبطة بالنوع الاجتماعي مثل العمر المناسب للزواج وعطلة الأمومة المدفوعة والعنف القائم على النوع الاجتماعي. غير أنه، وللأسف، تمّ تعليق أعمال مؤتمر الحوار الوطني بعد مرور أشهر فقط بسبب التدهور السريع للوضع الأمني.

وتحتاج اليمن في الوقت الراهن إحدى أشدّ الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم حيث نرى تفشياً لحالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وقد لقي أكثر من ١٠ آلاف شخص حتفهم في حين أن ثلاثة ملايين نزحوا^٤ داخلياً، وتقوم المملكة العربية السعودية تحالفاً عسكرياً ضد الحوثيين شهد ضربات جوية مركزة فاقمت معاناة المدنيين. كما أن الاقتصاد في البلاد شهد انهياراً تاماً في حين أن اليمن

^١ المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة بين الجنسين العالمية ٢٠١٤، جنيف، المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٤.

<http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2014>

^٢ للاطلاع بعمق أكبر على الأدوار التي أدتها النساء اليمنيات على كافة المستويات خلال ثورة العام قراءة مبيض شاكر وميا مزروق وسليم حداد: أصوات قوية للمشاركة السياسية للنساء في احتجاجات التغيير في اليمن، لندن: سايفرورلد، ٢٠١٢.

<http://www.saferworld.org.uk/resources/view-resource/666-strong-voices>

^٣ المصدر نفسه

^٤ للحصول على مزيد من المعلومات العامة بشأن إشراك المرأة في مؤتمر الحوار الوطني ومواضيع النقاش، انظر آر. كوماراسوامي، منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام: لدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٥، صفحة ٣.

^٥ كريم شاهين، عدد الوفيات في اليمن بلغ ١٠ آلاف، بحسب الأمم المتحدة، ذا غارديان، ١٦ يناير ٢٠١٧.

<https://www.theguardian.com/world/2017/jan/16/yemen-war-death-toll-has-reached-10000-un-says>

باتت حالياً على شفير حالة مجاعة^٦. وتوصل تحليل للنزاع قامت به اوكسفام وكير إنترناشونال (CARE International) و مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية (GenCap) أواخر العام ٢٠١٦ إلى أن النزاع أدى إلى تفاقم حالة انعدام المساواة الموجودة أصلاً بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات، وأشار في المقابل إلى أن النساء قد أصبحن أكثر انخراطاً وإقداماً على المبادرة في تآدية دور فعال في إطار المساعدات الإنسانية على مستوى المجتمع^٧.

المنهجية المعتمدة والتحديات القائمة

أجريت مقابلات شبيهة بمنهجية لمخبرين أساسيين مع ممثلين عن ست منظمات معنية بحقوق المرأة: تسعة مخبرين أساسيين (بضمون ناشطين وموظفين سابقين في منظمات معنية بحقوق المرأة) منظمات دولية غير حكومية وأكاديميين؛ وثلاثة أفراد ينتمون إلى هيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية غير حكومية. هذا وقد أجريت نقاشات مجموعات التركيز مع نساء وفتيات تتراوح أعمارهن بين ١٧ و٤٣ عاماً، ومن بينهن مشاركات من صنعاء و١٢ مشاركة من عدن.

ولم يتم استخدام اسم اوكسفام خلال نقاشات مجموعات التركيز مع النساء والفتيات، غير أن الباحثين كشفوا عن دور المنظمة خلال المقابلات مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة والمخبرين الأساسيين بعد الحصول على موافقة مكتب المنظمة في اليمن. هذا وأعادت المسائل المرتبطة بالبنية التحتية والأمن عملية جمع المعلومات في ظل الاضطرار إلى التواصل مع المشاركين عن بعد. ونظراً إلى تمركز المنظمات المعنية بحقوق المرأة في شمال البلاد، يمكن الاعتبار أن موقع المنظمات المعنية بحقوق المرأة في الجنوب ليس ممثلاً بالقدر نفسه.

النتائج

١. من هي الجهة التي تملأ الهوة التي خلفتها الدولة في اليمن؟ ما هي المواقف والخطابات والخطوات التي تعتمدها هذه الجهات والدولة حيال مسألة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة؟ وكيف تغيرت هذه المواقف والخطابات والخطوات مع مرور الوقت؟

انزلق اليمن في دوامة نزاع معقد للغاية ومتعدد الأطراف أدى إلى تقسيم البلاد بين الثوار الحوثيين (الذين شكلوا تحالف متين مع صالح في إطار حكومة مشتركة) الذين يسيطرون على العاصمة صنعاء وأجزاء من الشمال، وحكومة عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً ومقرها عدن في

^٦ اليمن والصومال «على بعد شهرين» من المجاعة الجزيرة، ٢٢ مارس ٢٠١٧.

^٧ وولفغانغ غريسيمان، منذ البداية: تحليل النوع الاجتماعي والنزاع في اليمن، أوكسفورد: اوكسفام، وكير إنترناشونال (CARE International) و مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية (GenCap)، ٢٠١٦.

<http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/from-the-ground-up-gender-and-conflict-analysis-in-yemen-620112>

الجنوب. كما أنه تنتشر في اليمن جيوب تقيم فيها القاعدة وتنظيم داعش مشاريع حكم أو تمارس فيها نفوذها بمستويات عالية. كما أن العشائر تشكل بدورها عناصر حكم فعالة في الأمر الواقع في بعض المناطق.

والجدير ذكره أن مشاركة المرأة وحقوقها لا تُعتبر أولوية قصوى للجهات الفاعلة في الحكم لدى أي طرف من أطراف النزاع كما أن المرأة قد استُبعدت من محادثات السلام

الرفيعة المستوى. ومن ضمن المسارات الثلاثة لإرساء السلام، لا تتولى المرأة دوراً بارزاً سوى في المسار الثالث، أي مستوى المبادرات المجتمعية. في حين أنها مستبعدة إلى حد كبير في المسارين^٨ الأول والثاني. ولم يرق التحالف بين الحوثي وصالح المحافظ إلى حد كبير بتعيين النساء في مراكز أساسية كما لم يرق بإشراكهن على نحو هادف إلا لغرض تلميع الصورة الخارجية، فمثلاً، أعرب أحد المشاركين من منظمة تعنى بحقوق المرأة عن امتعاضه من أن حكومة هادي استقدمت نساءً في إطار بعثة إلى محادثات السلام في الكويت عام ٢٠١٦، غير أن المشترك أشار في المقابل إلى أن منظمات المجتمع المدني لم تتم استشارتها بشكل كبير أو حتى إشراكها^٩. وتمحورت أولويات الجهات الفاعلة في الحكم بدلاً من ذلك حول التنافس على الحكم في اليمن. وإلى جانب ذلك، من غير المفاجئ أن نرى أن مجموعات الجهاديين السلفيين التي لديها مشاريع حكم أو مطامح لها نظرة متشددة حيال مشاركة المرأة. أما موقف العشائر حيال حقوق المرأة، فيختلف أكثر حيث أن بعض العشائر تمنح النساء أدواراً غير رسمية في عملية اتخاذ القرار والوساطة حتى مع الحفاظ على المعايير القائمة على النوع الاجتماعي والتي تعتبر محافظة.

٢. ما هي النتائج المترتبة نتيجة الوضع السابق الذكر لا سيما تأثيره على قدرة منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بحقوق المرأة في توجيه جدول الأعمال المرتبط بمسألة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي؟ بتعبير آخر، ما هي منهجية الجهات الفاعلة في الدولة و/أو غيرها من الجهات الفاعلة في مسألة الحوكمة في إيلاء الأولوية لجدول أعمال حقوق المرأة والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي، وذلك بالمقارنة مع جداول الأعمال المتعلقة بالأمن القومي وغيرها من البنود التي توازيها أهمية (مثلاً مقتضيات تقديم المساعدات الإنسانية وتعهدهات الجهات المانحة والأولويات)، والحاجة إلى الكفاح في ظل الأزمات الاقتصادية المستمرة؟

^٨ مسار الدبلوماسية الأول يشير إلى الدبلوماسية الحكومية الرسمية، في حين أن مسار الدبلوماسية الثاني يشير إلى المعارف والأنشطة غير الحكومية وغير الرسمية بين المواطنين الأفراد أو مجموعات الأفراد التي تسمى أحياناً «الجهات الفاعلة غير الحكومية»، الاطلاع على دي. سنودري، شروط السلام: مسرد مصطلحات إدارة النزاعات وبناء السلام، واشنطن العاصمة، معهد الولايات المتحدة الأميركية للسلام، ٢٠١١، صفحة ٥٠ حتى <https://www.usip.org/sites/default/files/peaceterms.pdf>. مسار الدبلوماسية الثالث يشير إلى اشتراك المنظمات المتخذة أساسها من القاعدة الشعبية أو المجتمع المحلي في العمليات الدبلوماسية الرسمية.

^٩ البيان الصحفي للمبعوث الخاص للأمم المتحدة، مباحثات السلام الخاصة باليمن في الكويت؛ البيان الصحفي للمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ٥ مايو ٢٠١٦، <http://reliefweb.int/report/yemen/yemen-peace-talks-kuwait-press-statement-un-special-envoy-yemen-ismail-ould-cheikh>؛ بيان صحفي لبعثة النساء ويمكن إيجاد لأثثة التوصيات على مدونة رشا جروهوم، رسائل الوفد النسوي اليمني لدعم مفاوضات السلام، مدونة رشا جروهوم، مايو ٢٠١٦.

<https://jarhum.wordpress.com/2016/05/20/yemeni-women-delegation-messages-to-support-peace-talks>

تتأثر المنظمات اليمينية غير الحكومية (وتشمل المنظمات غير الحكومية المتمحورة حول مسألة النوع الاجتماعي والمنظمات المعنية بحقوق المرأة) إلى حد كبير بأولويات الجهات المانحة إلى حد أن **مستويات النفوذ لهذه الجهات، وإلى حد أقل المنظمات الدولية غير الحكومية، على المنظمات غير الحكومية الوطنية وأولويات وبرامج منظمات المجتمع المدني أمست غير متناسبة.** وتمتلك المنظمات غير الحكومية الوطنية أموالاً محدودة أو أنها لا تمتلك أي أموال حتى. كما أنها غير قادرة على العمل من دون دعم الجهات المانحة الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية بهدف توفير المنح الفرعية، الأمر الذي يصعب عليها الاستمرار في تنفيذ تصوراتها وعملها الإستراتيجي على المدى البعيد في مسألة العدالة والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي. ويُعتبر التواصل الفعلي مع الجهات الفاعلة والمنظمات الدولية غير الحكومية أمراً مهماً للحصول على الأموال، الأمر الذي يمنح الأفضلية إلى المنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني في صنعاء بالمقارنة مع نظيراتها في المناطق البعيدة، وتشمل الجنوب. وقد ذكر العديد من المشتركين (ومن بينهم المنتمون إلى المنظمات المعنية بحقوق المرأة والناشطون) أن الجهات المانحة فرضت أولوياتها وجدول أعمالها على المنظمات المعنية بحقوق المرأة حتى قبل اندلاع النزاع الحالي بدلاً من الاستماع إلى حاجات النساء وأولوياتهن على مستوى القاعدة الشعبية، وأفاد مدير لدى منظمة معنية بحقوق المرأة أجريت معه مقابلة أن طلب الأموال لبرامج المساواة على أساس النوع الاجتماعي إلى جانب التمويل للمساعدات الإنسانية لا يلقى أدناً صاغية لدى الجهات المانحة.

ومن هذا المنطلق، يجمع المشاركون إلى حد كبير أن الضرورة الإنسانية تهيمن في الوقت الحاضر على عمل منظمات المجتمع المدني في اليمن، وأن **العمل الإستراتيجي على المدى الطويل فيما يتعلق بالعدالة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي قد أصبح في دائرة الخطر.** وترتبط خسارة جدول الأعمال المتعلق بمسألة النوع الاجتماعي إلى حد كبير بالاعتماد على الجهات المانحة؛ ففي ظل تخصيص أموال الجهات المانحة إلى البرامج الإنسانية، يصبح من الضروري على المنظمات المعنية بحقوق المرأة أن تذهب في هذا الاتجاه لتبقى قائمة. وفي حين أنه لا شك بأهمية المساعدات الإنسانية وضرورتها، تؤكد المنظمات المعنية بحقوق المرأة أن العمل على جدول الأعمال المرتبط بالعدالة والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي بموازاة البرامج الإنسانية هو أمر محوري في حل النزاع واستقرار اليمن على المدى الطويل.

٣. ما هي الاستراتيجيات التي تم تطويرها من قبل المنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني الوطنية منها والمحلية في مواجهة واقع انحسار الهامش المتاح أمامها وفي دفع جدول أعمال حقوق المرأة قدماً؟ ما هي الأهداف التي تسعى هذه المنظمات إلى تحقيقها وما هي النقاط المشتركة؟ ما هو الدور والنفوذ، إن وجد، المستند إلى النوع الاجتماعي الذي تؤديه وتمارسه الجهات الفاعلة النسائية في المجتمعات المدنية الإسلامية أو تلك المستندة إلى الدين؟ وهل أن هذه المجموعات في حالة تكامل أو تنافس مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات المجتمع

المدني غير الدينية المنادية بحقوق المرأة ومشاركة المرأة؟ هل لاقت أي من منظمات المجتمع المدني أو المنظمات المعنية بحقوق المرأة العاملة في المناطق الواقعة تحت سيطرة جهات غير حكومية سهولة أكبر في دفع جدول أعمالها قدماً بالمقارنة مع نظيراتها العاملة حصراً في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة؟

لا يزال عدد محدود من المنظمات المعنية بحقوق المرأة يواصل العمل في اليمن ويمكن القول إنها أكثر نجاحاً في دمج النساء على مستوى المجتمع المحلي من المنظمات الدولية غير الحكومية أو الهيئات التابعة للأمم المتحدة التي تهاجر بالتزامها الكبير حيال المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في حين أنها تفشل في إشراك المرأة بشكل هادف أو محاولة دفعها للتجاوب. وتسلط المنظمات المعنية بحقوق المرأة اهتمامها بشكل أولي على المساعدات الإنسانية في حين أنها تتيح بعض الهامش لبرامج صغيرة الحجم تعنى بمسألة مشاركة المرأة السياسية والنساء والسلام والأمن. هذا وتشدت كافة المنظمات المعنية بحقوق المرأة التي أجريت مقابلة معها على أهمية إعادة إحياء تمويل الأعمال المتعلقة بالعدالة والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي وزيادته بموازاة التمويل المخصص للأعمال الإنسانية. ويسهل أكثر على المنظمات المعنية بحقوق المرأة الكائنة خارج صنعاء في الشمال الحصول على التمويل لعملياتها واستخراج الرخص من سلطات الأمر الواقع بالمقارنة مع المنظمات الموجودة في الجنوب والتي تصطدم بالوضع الأمني الصعب وانسحاب الجهات المانحة. غير أن العمل يبقى بشكل عام صعباً في كافة أنحاء البلاد وتشعر المنظمات المعنية بحقوق المرأة بأعباء الانهيار الاقتصادي وتواجه صعوبات لوجستية مثل الافتقار إلى السيولة والحاجة إلى جمع حجم كبير من البيانات للجهات المانحة الدولية.

أمست اليمن تشهد استقطاباً شديداً على الصعيد السياسي ويظهر ذلك الأمر أحياناً لدى الناشطات أيضاً. **هذا وتؤثر الانقسامات السياسية سلباً أيضاً في الحركات النسائية**، وقد أعاققت في المقابل التوصل إلى صوت موحد قادر على ممارسة الضغوط الكافية للتوصل إلى تمثيل ومشاركة أفضل للنساء. هذا وتبلورت الانقسامات السياسية في التوافق النسوي اليمني من أجل السلام والأمن. وهي مبادرة بدأت أواخر العام ٢٠١٥ وأطلقتها قيادات يمينيات بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي واجهت في بادئ الأمر صعوبات في التوصل إلى توصيات ملموسة أو القيام بخطوات لتفعيل مشاركة المرأة لا سيما أن الأعضاء قد استنفدن طاقتهن في المنازعات السياسية. في مقابل هذه الحالة أحرز التوافق النسوي اليمني من أجل السلام والأمن بعض التقدم خلال السنة الماضية ويبدو الأمر واعداً.

٤. ما هو الدور الذي قد تؤديه الجهات الفاعلة الدولية في مجال التطوير (الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية) في مواجهة التأثيرات السلبية للنزاع القائم وحالة الهشاشة السائدة في إنفاذ حقوق المرأة والفتاة في المجتمع المعني؟ ما هي الخطوات الممكنة اتخاذها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؟ كيف يمكن أن يختلف دور ونطاق الجهات الفاعلة الدولية في عملية التنمية، وذلك

استناداً إلى المنطقة حيث تحاول العمل (المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة/غير الخاضعة لسيطرة الدولة)؟ كيف يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تدعم المنظمات المعنية بحقوق المرأة/منظمات المجتمع المدني ووضع البرامج التي تولي عناية خاصة بمسألة النوع الاجتماعي، في حين أنها تقوم مقابل ذلك بتخفيف حدة الصورة السياسية والأمنية والمخاطر التي قد تمس بسمعة واستمرارية الشركاء والمستفيدين على المستوى الوطني؟

أجمع المشاركون على أن الأمم المتحدة، وإلى حد أقل المنظمات الدولية غير الحكومية، تظهر التزام كبير بمسألة المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المستندات والاستراتيجيات، غير أنها في المقابل لا تستكمل أي من خطواتها حتى النهاية. على سبيل المثال، تميل المنظمات الدولية غير الحكومية والأمم المتحدة إلى الانخراط مع المجموعة المحدودة نفسها من الناشطات النخبية – أو مع ما وصفه العديد من المشاركين «الوجوه القديمة» التي تم التعامل معها لعدة سنوات، وتُسبغ النساء الصغيرات في العمر والنساء المنتميات إلى الطبقة المتوسطة أو الأقل مستوى من المجتمع على الرغم من امتلاكهن طاقات رائعة، وحتى أن نخبة النساء هذه يتم التخلي عنها لا سيما أن مشاركة المرأة على المستويات الرفيعة قد أصبحت رمزية أكثر منها جوهرية، وعديدات هُنَّ النساء اللواتي ينشطن بشكل غير علني على مستوى المجتمع المحلي إلا أنهن يفتقرن إلى التدريب والثقة ومنصات ينطلقن منها للتعبير عن مخاوفهن. ولا بد من اعتماد مقاربة بناءة أكثر لإشراك الناشطات الشابات، وقد أفاد المشاركون أن المنظمات الدولية غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة لا تبدي إقبالا كبيراً على المخاطرة مما يؤدي إلى إعاقة أي تقدم فعلي يمكن إحرازه في النزاع المتأجج. هذا ولم يتم تحقيق أي مشاركة للنساء في اليمن من دون ضغوط كبيرة من قبل النساء اليمنيات والمجتمع الدولي – والوضع لا يختلف حالياً.

ختاماً، عديدات هُنَّ النساء اللواتي تجدن أنفسهن أمام مسؤولية تأمين الدعم لعائلاتهن في ظل غياب الرجل أو عدم قدرته على تأدية دوره الاقتصادي التقليدي. وفي حين أن ذلك قد ساهم في زيادة تقبل فكرة عمل المرأة في بعض المجتمعات، يسلط العبء الإضافي الضوء على الأدوار التقليدية القائمة على النوع الاجتماعي ويزيد من مسؤوليات المرأة المتطلبة جداً أساساً وغير المدفوعة الأجر في المنزل. فالنساء اللواتي يعملن غالباً ما يقمن بذلك في إطار القطاع غير الرسمي، وذلك عبر إدارة أعمالهن الخاصة الصغيرة الحجم في حين أنهن لا تحظين بحماية قوانين العمل. هذا وقد كان لوقع التوقف عن تسديد رواتب الموظفين الحكوميين عواقب وخيمة على النساء الموظفات، ومن الضروري تمكين المرأة عبر، مثلاً، زيادة عدد المشاريع الاقتصادية القصيرة الأمد وتأمين الدعم على

¹ على سبيل المثال، مجموعة قيادة من النساء في الاتفاقية كانت موجودة في البعثة التي أتت إلى الكويت لمباحثات السلام عن طريق المبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد. رشا جرهم، أمل اليمن الوحيد لسلام يدم، «هوفينغتون بوست»، ١٨ يوليو ٢٠١٦.

http://www.huffingtonpost.com/aspen-new-voices-fellowship/yemens-only-hope-for-last_b_11053758.html

المدى الطويل إلى المنظمات المعنية بحقوق المرأة لكي تتمكن من إنجاز الأعمال الاستراتيجية على المدى الطويل والضرورية لإحداث تغييرات إيجابية في المساواة على أساس النوع الاجتماعي والعلاقات بين الجنسين. كما تعاني النساء والفتيات على حدٍ سواء بشكل غير متناسب من انهيار الخدمات الاجتماعية، ومن الأمثلة على ذلك، تدمير المدارس والجامعات وانهيار نظام الرعاية الصحية. وقد اتفق بالتالي المشاركون على ضرورة الحصول على دعم الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

